

التربية السياسية في عصر العولمة

دراسة تحليلية ناقدة

د. مصطفى عبد السميع محمد^(١)

نتناول هنا العناصر الثلاثة الرئيسية الآتية:

- تحليل عصر العولمة ونقده.
- تحليل التربية السياسية ونقدها.
- تحليل غزو العولمة للتربية السياسية ونقده.

عصر العولمة:

يمكن تحليل مظاهر عصر العولمة إلى أربعة مضامين أساسية، هي:

- (١) مضامين سياسية: تتعلق باتباع المعايير الديمقراطية كما تبنتها وسائل الإعلام الأمريكية بالدرجة التي جعلت بعض المفكرين يرون (العولمة) مرادفة (للأمركة) Americanization، ونقوم هذه الديمقراطية على الأسس الآتية:

- التعددية الحزبية.
- الحياة البرلمانية.
- تبادل السلطة سلمياً خلال نتائج الاقتراع السري المباشر.
- عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو النوع الاجتماعي أو المكانة الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية.

(١) - مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

- احترام رأى الأغلبية مع الأخذ فى الحسبان برأى الأقلية.
- فصل السلطات التنفيذية عن التشريعية عن القضائية.
- حرية التعبير عن الرأى والعقيدة والفكر، من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة.
- حق التظاهر السلمى.
- تحمل الناخب مسؤولية اختياره للقيادات المنتخبة.
- مراعاة حقوق الإنسان بعامة، والعمل والمرأة والطفل والمعاقين بخاصة.
- دعم السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى.
- (٢) مضامين ثقافية: تتعلق باستيعاب Assimilation قيم تسامح الثقافات، وتقبل الآخر، وعدم نفيه، وتأييم الإرهاب والتعصب والذوجماتية الفكرية.
- (٣) مضامين إيكولوجية : تتعلق بصون سلامة البيئة المحلية بوصفه منطلقا لسلامة بيئة جميع أقطار الأرض، فانفجار مفاعل نووى مثلاً يسبب تلوث البيئة لعدد من الدول المجاورة؛ وهو مما يتطلب ما يأتى:
- صون الغابات والمملكة النباتية؛ لأنها الرئات التى يتنفس من خلالها الأحياء على كوكب الأرض.
- صون المملكة الحيوانية لتحقيق التوازن البيولوجى من ناحية، وللوقاية من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان من ناحية أخرى.
- عدم استنفاد مصادر الطاقة خلال تنويعها باستخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، واستثمار النفايات العضوية فى إنتاج البيوجاز، واستخدام الطاقة النووية الآمنة.

- خفض نسب مسببات الاحتباس الحراري؛ مثل الغازات الكربونية،
والأبخرة الفلورية.

- ترشيد استخدام المياه.

(٤) مضامين اقتصادية: تتعلق بزيادة الروابط الاقتصادية بين دول العالم، من خلال حرية التجارة، وسيادة آلية السوق، والتنافس، والربح، بجانب تشجيع حرية نقل رأس المال، وانفتاح أسواق العمالة، والالتزام بسياسة الخصخصة، ومراعاة حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة (تربس TRIPS). Trading Related Intellectual Property Rights.

ونتيجة لذلك:

- تتقلص سلطات الدولة كلما اتسعت سياسة الخصخصة.

- تتحقق جودة السلع والخدمات خلال التنافسية الشفافة، ومواجهة الغش والخداع والفساد والاحتكار بقوانين دولية.

- تتوثق العلاقات الاقتصادية بين مجموعات الدول المتقاربة في مصالحتها بوصفها مدخلا لدعم العلاقات بين شتى دول الكوكب الأرضي.

- تتعمق الشرعية الدولية خلال دعم حرية نقل المعلومات وتحويلها إلى معرفة.

ولعله من الجدير بالذكر أنه:

تتبع الآن عدة استراتيجيات لترويج مضامين العولمة في شتى أقطار العالم، وفي مقدمتها:

(١) توجيه اجتماعات المنظمات الدولية، ومؤتمراتها لنشر ثقافة العولمة، بجانب العمل على توحيد أهداف التعليم ونظمه على الكوكب الأرضي، من خلال فرض معايير دولية.

(٢) تشجيع إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية وعالمية، تهتم برعاية حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المعاقين، وحقوق الأقليات، والتجارة العالمية، وصون البيئة، والتربية للجميع.

(٣) تشجيع تكثف كل مجموعة من الدول لوضع معايير مشتركة لها، ومتوافقة - وغير مناقضة - لمضامين العولمة؛ مثل: مجموعة القارات الثلاث: آسيا (بتجلايش)، وأفريقيا (إثيوبيا)، وأمريكا اللاتينية (كولومبيا). ومجموعة الأربع عشرة دولة الأوربية للتعاون الاقتصادي والتنمية. Organization for Economic Cooperation & Development OECD

ومجموعة الست التي تضم (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وسويسرا، واليابان، ومجموعة شرق آسيا)...إلخ.

(٤) استثمار وسائل الاتصال والمعلومات والإعلام الإلكترونية وغير الإلكترونية ومؤسسات صناعة الثقافة؛ مثل التلفزيون والسينما، والمهرجانات، والمؤتمرات والمسارح، في ترويج الفكر العولمي.

(٥) السيطرة على الدول المعترضة على العولمة، التي يطلق عليها (دولا مارقة)، وذلك من خلال المكائد والحصار والتجريح والتركييع، وإثارة الجماهير عبر (الفوضى الخلاقة)؛ لاكتشاف قيادات جديدة ترحب بالعولمة.

(٦) اتباع اليمين في وقت واحد لترويج العولمة:

- الأولى: التأثير من أعلى في سياسات الحكومات، وتحويل أدورها من السيطرة إلى التوسط بين الضغوط العالمية وتلبية المطالب الشعبية.

- الأخرى: التأثير من أسفل، من خلال نشر مؤسسات المجتمع المدني التي تنتبى الفكر العولمي ودعمها.

نقد عصر العولمة .. رؤية عربية:

تتقد مضامين العولمة واستراتيجياتها من منطلق عربي كما يأتي:

(١) تتحدى المواطن العربي مشكلة تزييف وعيه؛ لأن شبكات المعلومات الخاضعة للفكر العولمي تصوغ الأحداث في سياقات الاستعمار الجديد، الذي يعمل على أن يبسط سيطرته على الأمة العربية من خلال فئة من بنيتها، وبدون معارك حربية.

(٢) تتحدى سياسات التعليم العربي غزو مفاهيم (الجودة) و(الاعتماد) قبل أن تحل أولاً المشكلات الملحة التي تعاني منها عمليات التمدرس؛ مثل (الاستيعاب)، و(التجهيز).

(٣) تتحدى قيادات الأمة العربية قيادات جديدة تعمل وسائل الإعلام العولمي على تلميعها، واحتضانها، وتمويلها تحت ستار تحقيق الديمقراطية، وإقرار حقوق المرأة والطفل، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان.

(٤) تتحدى وسائل الإعلام العربي مشكلة التمويل السخي للإعلانات العولمية؛ لأن رفض هذا التمويل يؤدي إلى تقويضها اقتصادياً، وقبوله يعني الخضوع لسطوة الأمركة المتعولمة، وكلاهما اختيار مُر.

(٥) تتحدى خطط التنمية الشاملة المستدامة في الوطن العربي عملية تمويلها، فإما أن تعتمد على القروض الأجنبية وتوجيهات الدول المانحة، وإما أن

تعتمد على القدرات الذاتية التي لا تكفي لتحقيق الحد الأدنى من الطموحات الأمامية.

(٦) تتحدى الثقافة العربية ثلاث ثقافات قائمة؛ هي:

- الثقافة الأنجلو أمريكية التي تهتم بزيادة الاستهلاك وترويج منتجات (خذ وامش) Take Away.

- الثقافة الفرانكفونية التي تهتم بالأداب والفنون، والتي تغلب عليها الإباحية غير المقبولة.

- ثقافة التطبيع التي تهتم بترويج السلام مع إسرائيل على حساب الحقوق الوطنية التاريخية، والتي تهتم بنشر الديمقراطية المتعولمة من خلال مجازر؛ مثل تلك التي تحدث في العراق، وغيرها من الدول.

التربية السياسية:

قبل الشروع في تحليل التربية السياسية ونقدها، نبدأ بمدخل مفهومي لتعرف ماهية السياسة (البوليتيكا) Politics لتتميز عن الخطة الفكرية Policy، وتعرف مفاهيم التربية والتعليم في المنظورات السياسية:

تعريف السياسة (البوليتيكا):

نستعرض هنا مفاهيم السياسة المختلفة، ثم نستقرى مفهومنا نتيبناه، كما يأتي:

(١) في المصادر الدستورية التشريعية:

السياسة هي علم له أصول، وفن يعتمد على المهارة الشخصية في إدارة الدولة وفق دستور وقوانين وتشريعات توافق عليه الأغلبية العددية لأعضاء البرلمان، ووفق قواعد متفق عليها لحقوق المواطن في الدستور وواجباته

ومسئوليّاته، وتباشر الحكومة أليات التنفيذ، ويحكم القضاء عند التنازع في الفهم والأداء أو الخروج على الشرعية.

(٢) في المصادر المذهبية والأيدولوجية:

أ) السياسة اليسارية: تهتم بمصالح أكبر عدد من أفراد المجتمع.

ب) السياسة اليمينية: تهتم بمصالح فئات وتخب من المجتمع.

ج) السياسة الوسيطة: تأخذ من المذاهب اليسارية مراعاة الفئات المحرومة، وتأخذ من المذاهب اليمينية حرية أصحاب النخبة.

(٣) في المصادر الأكاديمية:

هي الموازنة والتراضى Reconciling بين رغبات أفراد المجتمع وتطلعاته من ناحية، ومطالب المجتمع نفسه من ناحية أخرى.

(٤) في المصادر اللغوية:

عن البحث عن المعنى المعجمى Lexical في الجذر اللغوى (سأس) نجد أن السياسية هي تعهد أوضاع الأفراد والمجتمع بالتنقويم والإصلاح.

(٥) في المصادر التراثية:

ينقل ابن قيم الجوزية عن ابن عقيل في كتابه "أعلام الموقعين عن رب العالمين" (ج٤: ص ٣٧٣)، أن السياسة إمكان الاتصال، بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم ينزل به وحى، "كما يقول ابن القيم في الجزء الثالث، الصفحة الثالثة "الشرعية .. أساسها مصالح العباد والمعاد".

نستقرى من التعريفات السابقة أن السياسة هي: علم إدارة الشعب، وفن تحقيق رضا الجماهير وفقا لأحكام الدستور، وبعد موافقة أغلبية ممثلهم في

المجالس النيابية، وبما لا يتعارض مع نصوص الشريعة وروحها التي تستهدف صالح العباد والمعاد.

وعلى المعارضة أن تنقد هذه السياسة وتقومها سلميا إلى أن تقتنع الأغلبية برأيها، أو يحدث تبادل للسلطة عبر صندوق الاقتراع.

تعريف التربية السياسية والتعليم في المذاهب السياسية:

تتباين تعريفات التربية السياسية وفق المذاهب التي تتبناها النخبة الحاكمة، والأغلبية المسيطرة في المجالس النيابية كما يأتي:

(١) التربية والتعليم في المذاهب اليمينية: هي أدوات لتكوين قوى عاملة ماهرة لمشروعات الرأسماليين، بجانب تكوين بنية اجتماعية متماسكة خاضعة لسلطة الدولة، وراضحة لأصحاب رأس المال.

(٢) التربية والتعليم في المذاهب اليسارية: هي أدوات لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات خلال الحراك الاجتماعي، وتخريج قوى عاملة ماهرة لتشغيل وظائف محددة في تخطيط قومي شامل.

(٣) التربية والتعليم في المذاهب السياسية الوسيطة: هي أدوات تكوين قوى عاملة ماهرة وفق رغبات أصحاب رموس الأموال، مع محاولة إشاعة روح الرضا بين العمال، حتى لا تحدث تظاهرات تعطل الإنتاج وتقلل الأرباح.

نستقرى مما سبق أن التربية السياسية هي: تكوين مواطن ذي رأسمال سياسي مكون من:

(١) مدركات سياسية تتعلق بتعريف السياسة، كما سبق عرضه.

(٢) قيم سياسية تتعلق بعقلانية التفكير في الترشيح والانتخابات، واحترام القانون وطاعته، والمقاومة السلمية لما لا يقتنع به، والإيمان بالديمقراطية، والروح التطوعية.

(٣) مهارات سياسية تتعلق بالمشاركة النشطة في مؤسسات المدارس والمجتمع المحلي وتنظيماتها، والعمل لصالح المجتمع متخطياً مصالحه الشخصية الأثنية، والاهتمام بالتفاعل الإيجابي مع الآخر، والتسامح معه. والخلاصة يكون ممارساً بوصفه مواطناً نشطاً Active لخدمة المجتمع.

استراتيجيات التربية السياسية:

تتحقق التربية السياسية خلال الاستراتيجيات والآليات الآتية:

أولاً - في المؤسسات التعليمية:

(١) قيادات التعليم: يصوغون توجهاتهم للممارسات اليومية المهنية، بما لا يتعارض مع سياسة الدولة.

(٢) مجالس الأمناء والآباء والمعلمين: ينفذون خطة Policy المدرسة وفق سياسة الدولة.

(٣) المعلمون: هم معلمو سياسة وليسوا رجال سياسة؛ بمعنى أن عليهم النوعية بشئى التيارات السياسية، وتنمية روح النقد لدى المتعلمين، ودفعهم للاشتراك فى التنظيمات الطلابية الديمقراطية، وتبنى القيم الديمقراطية فى ممارساتهم.

(٤) المناهج الدراسية: تتضمن ما يأتى:

(أ) مقررات مستقلة عن التربية المدنية.

(ب) توجهات سياسية فى كل مقرر دراسى؛ أى إبراز علاقة كل مقرر دراسى بخير المجتمع وصلاحه وخير العباد والمعاد.

(ج) أنشطة صفية ولا صفية تتسم بالديمقراطية.

(٥) الأنشطة المدرسية الحرة: وسيلة فعالة لممارسة الديمقراطية خلال التنظيمات الطلابية، وفي تشكيل مجالس إدارات الجمعيات المدرسية؛ إذ يختبر الطالب نتائج اختياراته لقياداته.

(٦) الكتاب المدرسي: يترجم تحريرياً توجهات المنهج الدراسي في الإشارة - في كل مناسبة - إلى أهمية الموضوع للإنسان وللمجتمع.

(٧) المبنى المدرسي: يضم قاعات فسحة لتنظيم برلمان طلابي، وعقد جلسات الحوار والمناقشة، وممارسة أنشطة التفاعل الاجتماعي.

ثانياً- في المؤسسات المجتمعية:

(١) وسائل الإعلام الإلكتروني وغير الإلكتروني: إن حريتها في بث كل الآراء، وعرضها لخبرات الدول المختلفة على مدى التاريخ، وتشجيعها للنقد، والرأي والرأي الآخر، تجعلها وسيلة للتربية السياسية.

(٢) الأحزاب السياسية الشرعية: تعد مدارس للتكوين السياسي للشباب؛ إذ يتحاور شبوخ الحزب مع شبوايه، وتتجاوز الأحزاب المختلفة معاً، وتتكلل مجموعة من الأحزاب بوصف ذلك مرحلة وقتية... إلخ؛ وهو مما يعطى ثراء في التربية السياسية للأجيال الصاعدة.

(٣) النوادي الرياضية والجمعيات الأدبية والعلمية: تتيح الفرص دائماً لمناقشة الموضوعات السياسية، كما أن تشكيلها وتنظيماتها الديمقراطية تعلم الأعضاء أهمية الانتخاب والحوار.

(٤) هيئات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية: تفتح آفاقاً واسعة ليهوم السياسة.

نقد التربية السياسية:

تعد التربية السياسية ضرورة حياتية للمجتمع العصري؛ لأن إهمالها أو تقليصها يؤدي إما إلى تكوين منظمات إرهابية سرية، وإما إلى بث روح

السلبية لدى أغلب المواطنين، ويظهر ذلك في اهتمام كل مواطن بمصالحه الشخصية ومصالح أسرته، ولا يكثر بصلاح المجتمع، ويرفض مبدأ التطوع، وعدم الرغبة في معرفة التيارات السياسية التي تؤثر في مستقبل الوطن، وإذا عرفها فإنه لا يبذل أى جهد للتأثير فيها، مبرراً ذلك بعدة مبررات؛ مثل:

(١) المبررات الإحباطية: بترديد عبارات اليأس؛ مثل (ما فيش فايده).

(٢) المبررات المنطقية مع ذاته: بادعاء أن البحث عن الرزق يأخذ كل وقته.

(٣) المبررات القهرية: الناتجة عن خبرة سابقة في الاعتقال، أو الاضطهاد في العمل لمجرد إبداء رأيه السياسي.

إن السلبية السياسية تؤدي إلى تحجيم التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة، وتحرم المجتمع من كفايات بعض المواطنين المبدعين، بل قد تؤدي إلى إشاعة الفكاهات الساخرة من الأوضاع الراهنة، وتشجيع الانتهازيين الوصوليين الذين يجمعون الوضع الراهن للحكام، وعادة ما يكونون أول المنقلبين، عندما تزول السلطة عن أسيادهم.

إن النشاط السياسي السلمى فى شتى مؤسسات الدولة - ومنها التربوية - يقيد فى الآتى:

(١) يمد المواطن برأسمال سياسى (أى مدركات وقيم، ومهارات سياسية)، ويشعره بأن مصلحته ومصالحه أسرته فى العمل السياسى التطوعى، حتى يأخذ نصيبه العادل من حقوقه، ويستمتع بتحمل المسئوليات الوطنية والإنسانية.

(٢) يكسب المواطن رؤية بانورامية شاملة للتيارات السياسية، ولا يتعصب لفكره بطريقة دوجمائية.

(٣) يكسب المواطن رؤية مستقبلية منفتحة على عدة سيناريوهات، بدون التحجر في مسار واحد.

(٤) يكسب المواطن الأمل في التغيير، وعدم اليأس، وتوقع الأفضل خلال الانتخابات الحرة النزيفة، وتداول السلطة السلمي.

(٥) يكسب المواطن المهارات التي تجعله يرتقى في سلم الكادر السياسي:

أ) من مستوى سلبي: لا يهتم إلا بنفسه.

ب) إلى مستوى إيجابي غير نضالي: يحضر بعض الأنشطة إذا دعى إليها.

ج) إلى مستوى إيجابي نضالي: يتميز بالمبادأة، والقدرة على تحريك الجماهير وجذبها للعمل من أجل صالح المجتمع، واستقطاب القيادات اللامعة.

غزو العولمة للتربية السياسية:

يمكن أن نحلل غزو العولمة للتربية السياسية على نحو تروى كما

يأتى:

(١) غزو العولمة لأهداف التربية السياسية:

أصبحت مؤسسات المجتمع المدني - ومنها المدارس - مطالبة بتحقيق الأهداف الآتية:

أ) صون حقوق جميع فئات المجتمع داخل الوطن وخارجه، سواء حقوق كل من الإنسان، أو المرأة، أو الطفل، أو العمال، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب) وقاية البيئة الوطنية من التلوث الذي قد يمتد إلى دول الجوار، وإلى شتى أنحاء كوكب الأرض.

ج) استثمار مصادر المياه والطاقة والمعادن بحكمة، لمراعاة حقوق الأجيال القادمة.

د) سيادة القيم الديمقراطية في أبعادها الثلاثة:

١- البعد السياسي: التعددية، والانتخابات، وتداول السلطة السلمى.

٢- البعد الثقافى: حرية العقيدة والفكر والتعبير.

٣- البعد الاقتصادى: حرية الامتلاك والإرث والعمل والانتقال والتجارة.

هـ) توثيق العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والدولية التى تعمل على تحقيق الأهداف السابقة.

(٢) غزو العولمة لمضمون التربية السياسية:

تتضمن المقررات الدراسية وبرامج المجتمع المدنى وأنشطته، ووسائل الإعلام الإلكترونية وغير الإلكترونية مضامين العولمة كما يأتى:

أ) مضامين سياسية: تتعلق بالخضوع للشرعية الدولية، والتفاهم بين الشعوب، والتسليم بالتفاوض بوصفه آلية لفض المنازعات والصراعات المحلية والدولية، ونبذ الحروب والصراعات المسلحة، ودعم السلام العالمى، واعتناق الديمقراطية الغربية، بوصفه حلا سحرى لكل المشكلات.

ب) مضامين ثقافية: تتعلق بالترحيب بالتنوع الثقافى، والتعايش مع الثقافات الأخرى، وعدم نفى الآخر، وتطويع الخصوصيات الثقافية لصالح سكان كوكب الأرض الذى نعيش فيه، والتفكير وفق الأساليب العالمية العقلانية

والتطبيق محلياً، ومواجهة أمية القراءة والكتابة، بوصف ذلك مدخلاً للتربية في عصر الرقمنة Digital، ومحاربة التمييز ضد المرأة والأقليات، وتشجيع المهرجانات والمؤتمرات والسياحة العالمية، بوصف ذلك وسيلة للتقريب بين الشعوب.

ج) مضامين أيكولوجية: تتعلق بمحافظة الإنسان على سلامة ذاته، والمملكة الحيوانية، والمملكة النباتية، وخامات الأرض، ومصادر المياه والطاقة.

د) مضامين اقتصادية: تتعلق بمفهوم (التنافس/ التعاون) في الاقتصاد العالمي، وتكامل الأنشطة الاقتصادية بين الدول المختلفة، وإنشاء شركات عابرة للقوميات وللقارات، وحرية التجارة، واتفاقيات الجات، ومنظمة التجارة العالمية.

(٣) غزو العولمة للتربية الخلقية:

الاهتمام بالقيم الخلقية الإنسانية في الأديان، مع عد الشعائر الدينية خصوصية ثقافية ليست ملزمة لكل سكان الأرض، واقتصار دراسة التباين بين الأديان على حجرات الدراسات الأكاديمية المتخصصة، بدون امتدادها إلى العامة والدهاء.

نقد غزو العولمة للتربية السياسية:

إن التربية السياسية لا تعنى العمل الحزبي أو السياسي الضيق، بل هي أداء كل ما يراعى صالح العباد والمعاد - كقول ابن القيم الجوزية - أي أنها تشمل المضامين الأربعة للعولمة، ألا وهي: المضامين السياسية، والثقافية، والأيكولوجية، والاقتصادية، ونقدها بوصفها حزمة فكرية؛ إذ نبدأ بإيجابيات هذا الغزو، ثم نعرض سلبياته.

أولا - إجابات غزو العولمة للتربية السياسية:

هناك عدة إجابات لغزو العولمة للتربية السياسية منها:

(١) تحويل أهداف التربية المقارنة من مجرد الإفادة من خبرات الدول المختلفة إلى محاولة استقراء معايير مشتركة عالمية تسعى المؤسسات التربوية لبلوغها؛ وهو مما يحقق جودة التعليم في كل قطر على كوكب الأرض.

(٢) تحويل المدرسة من مؤسسة تربوية خالصة إلى مؤسسة في المجتمع المدني تعمل على الإفادة من شتى مؤسسات المجتمع، كما تنظم برامج لتعليم الكبار ومنها التوعية السياسية.

(٣) إتاحة الفرص لنقد العون الأجنبي أدى إلى زيادة فاعليته التي تتأثر بتناقض الأولويات السياسية للدول المانحة والدول المتلقية.

(٤) إشاعة ديمقراطية التعليم من حيث:

- حق كل طفل في الالتحاق بالتعليم الإلزامي المجاني وفق برامج (التعليم للجميع).

- حق كل متعلم في اختيار نوع التعليم الذي ينماشى مع رغباته وطموحات أسرته.

- العدالة في تقويم تعلم المتعلم، لينتقل من سنة دراسية إلى أخرى، وفق قدراته العقلية.

- حق كل متعلم في منهج دراسي وتكنولوجيا تعليمية تتلاءم مع قدراته من ناحية، وتصل له المهارات اللازمة لسوق العمل من ناحية أخرى.

- عدالة توزيع المدارس في شتى البيئات.

(٥) تطوير مضامين المناهج الدراسية، بحيث تضاف مقررات أو موضوعات عن التربية المدنية، والتربية البيئية، والسلام العالمي.

(٦) تطوير طرائق التدريس واستراتيجيات التعلم:

- من التدريس الفعال إلى التعلم النشط.
- من اكتساب المعرفة خلال الممارسة، إلى إتقان المعرفة خلال العمل.
- من تعليم وتعلم (بيداجوجيا) جماعية، إلى تفريدها.
- من تحصيل دراسي يعبر عن الإنجاز، إلى تحصيل دراسي يعبر عن القدرات الحقيقية المتميزة المستقلة عن القيمة المضافة Added Value الناتجة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- من اختيار شعبة أو نوع من التعليم، إلى اختيار مقررات دراسية أساسية وأخرى مساندة Subsidiary.
- من وسائل معينة للتعليم، إلى تكنولوجيا تعليمية تحل محل المعلم في أداء بعض أدواره.
- من مقررات نظرية منفصلة عن المقررات العلمية، إلى مقررات متكاملة نكتسب فيها المفاهيم النظرية في أثناء الممارسة والتجريب العملي.
- من كتاب مدرسي مطبوع، إلى عدة كتب مدرسية متنوعة وملحق بكل منها قرص مضغوط CD يكمل العملية البيداجوجية (التعليم والتعلم).
- من تدريب للذاكرة إلى تشغيل العقل.

(٧) تطوير إدارة المدارس:

- من ناظر مدرسة مهني تعليمي إلى مدير مؤسسة في مجتمع مدني لها أدوار سياسية.

- من ناظر مدرسة يتدرب تدريباً سريعاً في برامج عامة Training، إلى ناظر مدرسة يُعد إعداداً خاصاً Coaching، ووفق مزاجية الممارسة وتلقى المقررات الإدارية الأكاديمية.
- من تقويم ناظر المدرسة وفق استمارات وانطباعات، إلى استخدام بورنغليو الناظر.

(٨) تطوير القيم المدرسية:

- من قيم التعصب ونبذ الآخر، إلى قيم التسامح وتقبل الآخر.
- من القيم العلمية الخالصة، إلى القيم التنموية التي تستخدم العلم في تغيير الواقع.
- من قيم الاستظهار، إلى قيم تذوق الجمال في المقررات.
- من قيم إدارة الفصل وإدارة المدرسة، إلى قيم قيادية لكل من الفصل والمدرسة.
- من قيم احترافية لمهنة التدريس، إلى قيم سياسية للتدريس.
- من قيم التلقى، إلى قيم التعلم الذاتي والمبادرة.
- من قيم الانصياع، إلى قيم الابتكار والنقد.

ثانياً - سلبيات غزو العولمة للتربية السياسية:

إلى جانب الإيجابيات المتعددة لعولمة التربية السياسية هناك سلبيات تتسم بالخطورة، كما يأتي:

- (١) تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على جميع المنظمات الدولية، من خلال الوعد والوعيد، لتخدم مصالحها، لا مصالح شعوب كوكب الأرض؛ بدليل أنها الدولة الكبرى الوحيدة التي رفضت التوقيع على اتفاقيات صون

البيئة في البرازيل سنة ١٩٩٢م، وفي جنوب أفريقيا سنة ٢٠٠٢م؛ لأن التوقيع سيجبرها على تحجيم نشاطها الصناعي الذي ينفث السموم المدمرة لكوكب الأرض، كما أنها السبب المباشر لتلويث المنطقة العربية خلال حربها المدمرة الظالمة على العراق، إضافة إلى تشجيعها إسرائيل على استمرار بحوثها النووية الخطرة في منطقة ديمونة في صحراء النقب في قلب الأمة العربية.

(٢) تتهرب الدول الكبرى من تعريف الإرهاب، والتميز بينه وبين حروب التحرير الوطني الشرعية، بوصف ذلك ذريعة للتدخل في شؤون ما تسميه بالدول المارقة، وفي مقدمتها سوريا التي تسعى لتحرير الجولان، وتتعمد احتواءها سياسياً خلال ادعاء حماية حقوق الإنسان، وإقامة ديمقراطية عربية النموذج من خلال الدبائيات والصواريخ.

(٣) تدعو الدول الغنية إلى إلغاء الجمارك، وفتح الحدود لحرية التجارة تحت شعار (التنافس) و(البقاء للأفضل في الجودة)، وهي لافتة براءة لتدمير الإنتاج الوطني، وتحويل الدول الفقيرة إلى مجرد أسواق استهلاكية لمنتجاتها.

(٤) تروج إسرائيل ومعها الدول الغربية المستفيدة من وضعها التي هي خنجر في قلب الأمة العربية، لفكرة (السلام) وهو شعار إنساني لا يمكن رفضه في ظاهره، لكن في باطنه نزعة إلى الاستعمار الجديد الذي يتخذ من نخب الأمة العربية أدوات لتنفيذ أغراضها في إضعاف الأمة، وتلجأ إلى ذلك بأساليب منها:

- التلميع الإعلامي لبعض النخب المخدوعة بشعار السلام.
- تقديم رشاوى مستترة خلال تمويل بحوث مشتركة أو مؤتمرات لحقوق الإنسان، أو لمهرجانات فنية.

(٥) تحدد الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات مراوغة للديمقراطية حتى تتدخل وفق معايير مزدوجة في شئون الدول، فقد ترى أنها مجرد انتخابات، أو مجرد محاربة ديكتاتور، أو مجرد إنشاء مؤسسات تمول من الخارج تحت شعارات إنسانية براقية.

(٦) تبهر الدول الكبرى شعوب العالم بما يسمى السماوات المفتوحة والإعلام الحر، وهي في الحقيقة تطعن في الثوابت الوطنية، وتدفع إلى ما يسمى (فوضى خلاقة)؛ بهدف استكشاف قيادات جديدة للدول العربية، وتعمل على احتوائها، قبل أن تتطلع إلى حلم أمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج.

(٧) تركز الدول الكبرى نظم التعليم (المحايدة)، وبحوث العلوم الإنسانية الموضوعية غير الأيديولوجية، لتكوين مواطنين لا يتكلمون في السياسة أو الدين؛ أي تكوين مواطنين كأجهزة استقبال لكل ما يبتث من الغرب، في حين أن التعليم عملية سياسية، ويحقق سياسة الدولة، كما أن الأبحاث في العلوم الإنسانية لا بد وأن تكون موضوعية وغير منحازة في مرحلة جمع المادة العلمية فقط، ولكنها لا بد وأن تفسر في ضوء الانتماء إلى أيديولوجية، أو على الأقل نظرية علمية. إن أمريكا نفسها تفسر البحوث التربوية من وجهة نظر براجماتية، كما أن الصين تفسرها من وجهة نظر ماركسية مطورة، وتفسرها الهند في ضوء ليبرالية هندية أثبتت رسوخها؛ بدليل انتخاب رئيس الجمهورية مسلما، ورئيس الوزراء هندوسيا، وقيادات أخرى بوذية ومسيحية.

(٨) تفرض الدول الغنية شروطها عند تقديم العون الاقتصادي للدول الفقيرة، بل تأخذ أغلب عونها مرة أخرى في صورة مرتبات عالية لخبرائها ولمديري برامج معونتها من مواطنيها.

- (٩) تدعو اتجاهات العولمة إلى عد التعليم (عملية اقتصادية)، ويخضع لحساب التمويل والعائد، وبذلك تفرغه من مضمونه الإنساني القوي:
- فالاستثمار في التعليم الإلزامي الخاص يكرس الفوارق الطبقيّة، ويفكك التماسك الوطني.
 - وتوجيه جهود التعليم إلى إمداد سوق العمل بالعمالة المناسبة، يفرغه من مضمونه الوجداني والوطني والسياسي.
 - وحساب المكسب والخسارة بالأرقام المالية وفق القواعد المحاسبية، يتجاهل فلسفة تكوين مواطن نشط سياسيا في مجتمع مدني متعددي.



المراجع والمصادر :

- ١- ابن قيم الجوزية: **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، بيروت، دار الجيل، ج٣ ص ٣، ج٤، ص ٣٧٣.
- ٢- ابن القيم (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر أيوب، ٦٩١-٧٥١هـ): **زاد المعاد**، المطبعة المصرية، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ / ١٩٣٨م.
3. Bohnet, M., **Thoughts on the Future of Development Policy. Essay. Development & Cooperation**, Frankfurt, Jan/Fed, 1999.
4. Boyle, B., & Christies, T., **Issues in Setting Standards, Establishing comparabilities**, London, Falmer Press, 1996.
5. Brooker, W. & Jermyn, D., (Eds.), **The Audience Studies Reader**, London, Continuum, 2003.
6. Brown, R., **School of Thoughts, How the Politics of Literacy Shape Thinking in the Classroom**, San Francisco, Jossey — Bass Pub., 1993.
7. Buhier, H., “**Shaping Change in a Globalizing World**”, in: **Development & Cooperation**, Frankfurt, Jul./Aug, 1999.
8. Burbules. N.C. & Torres. C.A., **Globalization & Education Critical perspectives**, New York, Routledge, 2000
9. Burke, M. A. & Picus, L.O., **Developing Community — Empowered Schools**, California. Corwin Press. 2001.
10. Bums, B. & Mingat, A., **Achieving Universal Primary Education by 2015: A chance for Every Child**, Washigton , The World Bank, 2003.
11. Carr, D., **Making Sense of Education: An Introduction to the Philosophy & Theory of Education & Teaching**, London Routledge Falmer, 2003.
12. Cheng, Y.C., **School Effectiveness & School Based Management**, London, The Falmer Press., 1996.
13. Crossley, M. & Watson, K., **Comparative & International Research in Education**, London, Routledge Falmer, 2003
14. Dalin, P., **How schools Improve, An International Report**, London, Cassel, 1994.
15. Davies, L. etal., **Key Debates in Education**, London, Continuum, 2002.
16. **Decision — Making in OECD Education System**, Paris, Organization for Economic Cooperation & Development, 1995.

17. Ferrantti. D.. etal., Closing the Gap in Education & Technology, Washington. The World Bank, 2003.
18. Foskett. N., (Ed.), Managing External Relations in Schools, **A Practical Guide**, London, Routledge, 1992.
19. Fullan, M., **Change Forces with Vengeance**, London, Routledge Falmer, 2003.
20. Gearon, L., **Learning to Teach Citizenship in the Secondary School**, London, Routledge Falmer, 2003.
21. Hallack, J., **Investing the Future, Setting Educational Priorities in A Developing World**, Paris. UNESCO, 1990.
22. Hooks. B., **Teaching Community, A Pedagogy of Hope**, London, Routledge Falmer. 2003.
23. Irwin. A. & Micheal, M.. **Science, Social Theory & Public Knowledge**, London. Open University Press. 2003.
24. Jencks. C., (Ed.), **Cultural Reproduction**, London, Routledge, 1993.
25. **Learning & Training for Work in the Knowledge Society** (Fourth Item on the Agenda of International Conference 91 st session 2003.) Geneva, International Labour Office, 2002.
26. **Measuring the Quality Schools**, Paris, OECD, 1995.
27. Quane, A., **Towards A Multilingual Culture of Education**. Paris, UNESCO, 2003.
28. (27) Parker, WG... (Ed.). **Education for Democracy, Contexts, Curricula Assessments**, Greenwich. Routledge Falmer, 2003.
29. Petter, J.. **Active Citizenship in Schools: A Good Practice Guide to Developing a whole — school policy**. London Kogan Page, 2002.
30. Prais, S.J., **Productivity, Education & Training, An International Perspective**, Cambridge, The University Press, 1995.
31. Provenzo, E.F., **Computers, Curriculum & Culture Change, An Introduction for Teachers**, London LaTence Eriboum Associates, 2005.
32. Rao, B.D., **Adult Learning in the 21st Century**, New Delhi, Discovery Pub. House, 2004
33. Rao, B. D., **Reforming Secondary Education**, New Delhi, Discovery Pub. House, 2004.
34. Ronson. S., **The Politics of Reorganizing Schools**, London, Hyman Pub., 1990.
35. Saltman. D. A. & Gabbard, D.A, (Eds.), **Education as Enforcement: The Militarization & Corporatization of Schools**, New Yourk, Routledge Falmer. 2003.
36. Scott, W. & Gough, S., **Sustainable Development & Learning: Framing the Issues**, London, Routledge Falmer, 2003.
37. Stevens, E. J. & Wood, G., **Justice Ideology & Education**, New York, McGraw — Hill, 1992

38. Stevenson, N., **Cultural** Citizenship, Cosmopolitan Questions, Berkshire, McGraw — Hill, 2003.
39. Tohme, G., Cultural Development & Environment, Paris, UNESCO, 1992.
40. White, J., (Ed.), **Rethinking the School Curriculum: Values, Aims & Purposes**, London, Routledge Falmer, 2004.
41. Zeul, H. W., People as the Pivot of Development Essay, Development & Cooperation, Frankfurt, Jul/Aug, 1999.



